

مؤتمر لأسر المختفين قسرًا بأبوكبير



الخميس 3 مارس 2016 12:03 م

نظمت أسر المختفين قسرًا بأبوكبير في محافظة الشرقية مؤتمرًا للمطالبة بالكشف عن مكان الاحتجاز القسري لذويهم، بحضور واسع لأبناء المختفين قسرًا والأهالي، الذين تضامنوا معهم للمطالبة بوقف نزيف الانتهاكات والجرائم

وناشد أهالي المختفين قسرًا المنظمات الحقوقية والجهات المعنية بسرعة التحرك ومساعدتهم في الوصول إلى معلومات عن ذويهم، والاطمئنان عليهم، مضيفين: "ما ضاع حق وراءه مطالب، وحق ذوينا لن نكل من المطالبة به، ولن نمل من العنادة به".

جدير بالذكر أن أمن الانقلاب يخفي قسرًا 10 من أبناء مدينة أبوكبير لمدد تتراوح ما بين 5 أيام لكل من محمود الأحمدى وإسلام مكاوي و27 يومًا لكل من بسام علي وإبراهيم القرناوي وصابر بركات ومحمود عبادة وأحمد صقر و28 يوم لـ صلاح متولي وحاتم سباعي و116 يومًا للدكتور محمد الأحمدى

وأرسلت أسر المختفين قسرًا بمدينة أبوكبير رسالة للعالم عبر بيان صدر عنهم مساء أمس الأربعاء جاء فيه "نرسل رسالتنا للعالم أجمع، ولمن كان له قلب، أو عرف الإنسانية يوما ما، بأن يساعدونا في الوصول إلى ذوينا، وأن يسهموا في إيقاف هذه الجريمة الشنعاء (الاختفاء القسري)، خاصة أننا نحيا في دولة نرى انتهاك حقوق الإنسان فيها واقعا مستسأغا من كل أجهزة الدولة بلا استثناء".

وأضافوا عبر البيان "طغح الكيل، ووصل الإجرام إلى درجة غير مسبوقة، فبعد أن شاهدنا الاعتقال والقتل بدم بارد والأحكام الخيالية الجائرة، ها نحن أمام جريمة لا تعرفها إلا أعتى الديكتاتوريات الفاشية، وهي جريمة الإخفاء القسري".

وتابع البيان "بأي حق يتم اعتقال شخص من بيته أو مقر عمله أو من الشارع، ثم يتم إخفاؤه بعيدًا عن أعين القانون؟! أي كلمات يمكن أن تصف الألم الذي يسكن قلوب الأهالي وهم لا يعلمون شيئًا عن أبنائهم ولا عما يتعرضون له، وهل هم أحياء أم ماذا؟! أي بيانات مهما كان فيها من كلام لا يمكن أن تعبر عن قلق وشعور هؤلاء الأهالي تجاه ذويهم".

واختتم البيان بالتعبير عن استياء الأسر الشديد بعد أن سلكوا كافة الطرق القانونية للاطمئنان على ذويهم دون جدوى، محمليين وزارة الداخلية بحكومة الانقلاب المسؤولية الكاملة عن سلامتهم، مشيرين إلى أن بعضهم مرضى وفي حاجة إلى أدوية بشكل دوري، وهو ما يخشى على حياتهم".

وتخفى سلطات الانقلاب ما يزيد عن 25 من أبناء الشرقية في سجون الانقلاب منهم 10 من مدينة أبوكبير وحدها، بما يخالف كل القوانين والمواثيق الدولية والمحلية والأعراف والقيم المجتمعية في جريمة ضد الإنسانية